الأهرام

المصدر : الوسط

التاريخ : ١٧ ابريل ٢٠٠٠

# لبنان المرتبك بين إنسحاب اسرائيل وقنبلة المخيمات الفلسطينية

بيروت ـ نقولا ناصيف

بعد ساعات على البيان الذي أدلى به الرئيس إميل لحود في ٨ آذار (مارس) الفائت، رابطاً بين الانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان وحل مشكلة الوجود الفلسطيني المسلح والمدني ومبدياً خشيته من حصول نشاطات فلسطينية ضد اسرائيل بعد انسحاب جيشها وتعريض الجنوب مجدداً لعدم الاستقرار، انتشرت على نحو مفاجئ، وللمرة الاولى في تاريخ العلاقات اللبنانية – الفلسطينية المضطربة غالباً والدامية مراراً، صور للرئيس اللبناني جنباً الى جنب مع صور رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات على جدران المخيمات، خصوصاً في مخيم عين الحلوة المتاخم لصيدا. وبدت هذه الظاهرة بمثابة ملاقاة فلسطينية للموقف اللبناني الرسمي. وسرعان ما تطورت مع المذكرة التي سلّمها لحود الى موفد الأمين العام للأمم المتحدة تيري لارسن، وتضمينه اياها المخاوف نفسها من الموضوع الفلسطيني، فضلاً عن تساؤله عن احتمال تجريد قوات الأمم المتحدة المخيمات الفلسطينية في لبنان من السلاح بالتزامن مع انسحاب الجيش الاسرائيلي وتنفيذ القرارين ٤٢٥ و٤٢٦. اذ كُشف فوراً عن مباشرة تدريبات عسكرية داخل مخيم عين الحلوة تمهيداً للقيام بهجمات ضد اسرائيل، رمت الى اظهار صلة وثيقة بالمواقف الاخيرة للرئيس لحود، او على الاقل وجود تنسيق او حتى حصول هذه التدريبات بمعرفة مسبقة من المسؤولين اللبنانيين. كل ذلك في ظل علاقات ديبلوماسية شبه معدومة بين لبنان والسلطة الفلسطينية نتيجة لاستقلال عرفات في مسار مفاوضاته مع اسرائيل.

في المقابل اندفع المسؤولان عن المخيمين الفلسطينيين في الجنوب الى التسابق على اتخاذ مواقف متباينة من هذه التدريبات، بدءاً بقول العقيد منير المقدح من مخيم عين الحلوة ان التدريبات تتأهب لإطلاق هجمات ضد اسرائيل، وانتهاء بتلقف سلطان أبو العينين من مخيم الرشيدية ذلك الموقف ودحضه. ويأتمر أبو العينين بأوامر الرئيس ياسر عرفات، صاحب السيطرة الفعلية على مخيمي عين الحلوة والرشيدية، والذي يقود حالياً مرحلة جديدة من المفاوضات على المسار الفلسطيني تنبئ سلفاً باستبعاد

الرئيس لحود مستقبلاً موفد الأمين العام للأمم المتحدة تيري لارسن.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

توقع أي تصرّف ضد اسرائيل.

ولذا يَنقل عن مسؤولين لبنانيين كبار استياءهم من هذا السجال بين الرجلين ومن أسبابه، وليذكروا ان لا علاقة للدولة اللبنانية بكل ما يجري داخل المخيمين، ولا هي معنية بتلك التدريبات، ولا علم لها بها الا من خلال التقارير الامنية التي تحاول من خلالها رصد تحركات الفلسطينيين. واذ يحرص مسؤول رسمي رفيع المستوى على التأكيد ان المخيمات محاصرة عسكرياً، يشير كذلك الى ان هذا التطويق لا يعني حكماً سيادة الدولة اللبنانية عليها او سيطرتها الكاملة على منافذها وعلى منع التسلل منها او اليها، فضلاً عن وجود اسباب اقليمية معروفة تحول دون الدخول اليها وفرض نظام القانون. وهو السبب الذي يجعل معظم الفارين من العدالة يلوذون بها لعدم مقدرة الدولة على مطاردتهم الى داخلها، ومن هؤلاء بالذات أبو العينين، المطلوب من القضاء اللبناني.

لكن واقع ما يحصل في المخيمات وبإزائها وموقف الحكومة اللبنانية لا يقتصر على هذا الامر فحسب، على الاقل بحسب ما يذكره لـ«الوسط» المسؤول الرسمي، بتأكيده ان المخاوف التي ادلى بها لحود لم تتخطّ توجيه التحذير الى نتائج انسحاب اسرائيلي من الجنوب يتجاهل وجود مشكلة الفلسطينيين والحاجة الى ايجاد حل عادل وشامل لها من ضمن اتفاق التسوية. ولذا سارع الرئيس لحود إلى تضمين مذكرته الى الأمم المتحدة اكثر من تساؤل حيال مصير هؤلاء بعد الانسحاب من غير ضمان ذلك الحل لعودتهم، وقرن اسئلته بالاستفسار عن مدى استعداد القوة الدولية في الجنوب لتجريد المخيمات من اسلحتها، او المساهمة في اي محاولة ترمي الى هذه الخطوة التي تشير بحسب المطلعين على موقف رئيس الجمهورية الى عدم توقع مبادرة لبنان من تلقائه الى تجريد المخيمات من اسلحتها بمعزل عن غطاء عربي ودولي يدعم قراراً كهذا، وتساهم فيه القوة الدولية مع الجيش اللبناني تحت سقف هذا القرار، او تأخذ هي على عاتقها المهمة نفسها في نطاقه.

بل كان واضحاً ما رمى اليه الرئيس – استناداً الى ما يفيده المسؤول الرسمي – بتذكيره وإن على نحو غير مباشر، بالدوافع التي أملت اصدار القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ ذات الصلة اساساً بالوجود الفلسطيني المسلح في الجنوب اللبناني الذي افضى في ١٤ آذار (مارس) ١٩٧٨ الى الاجتياح الاسرائيلي. وهو السبب نفسه الذي يحمل لبنان على التعاطي مع المخيمات الفلسطينية في الجنوب والشمال على انها وجود مسلح لا على كون سكانها لاجئين يقتضي التصرف بإزائهم كأمر واقع ملقى بكل أعبائه الثقيلة على لبنان وحده.

بيد ان المسؤول يشير مجدداً الى توجيه الرئيس اللبناني الانظار الى التعامل مع هذه المخيمات على انها مشكلة عسكرية – امنية، اكثر منها قضية سياسية واجتماعية، على طرف نقيض من التعامل الذي يلحظه الغرب حيال هذه المسألة. وهو مصدر التباين العميق في وجهة النظر التي دفعت الرئيس اللبناني الى تأكيد رفض لبنان مناقشة موضوع الفلسطينيين في اطار المفاوضات المتعددة الأطراف، بل الى طاولة اتفاق التسوية الشاملة والعادلة. اذ ما يعيه المسؤولون اللبنانيون، وخلافا لواقع الفلسطينيين في سائر الدول العربية، انهم يجدون انفسهم تحت سقفين متوازيين: سقف المخيمات المسلحة ذات الوجه الأمني خصوصاً أكثر منه العسكري، وسقف التوطين المعبّر عن التعاطي مع الفلسطينيين على انهم لاجئون الى هذا البلد وأضحوا – او يراد لهم ان يكونوا كذلك – جزءاً من تركيبته السكانية والاجتماعية والاقتصادية تحت وطأة عامل الزمن. فيما لا يسلّم لبنان بهذا الخيار. وليس سراً ان المسؤولين اللبنانيين لم يترددوا في ابلاغ الموفدين الدوليين تباعاً ان المشكلة الفلسطينية لم تنفجر في لبنان بفعل عامل اللجوء وانما نتيجة لانفلات السلاح، وان الاجتياح الاسرائيلي لمرتين متتابعتين (١٩٧٨ و١٩٨٢) لم يحصل الا من جرائه. وفي كل الاحوال يُبدّد المطلعون على موقف لحود اي انطباع بأن لبنان يميل الى «تحريض» الفلسطينيين على شن تلك الهجمات بعد الانسحاب الاسرائيلي، او على تشكيل حوافزها (على الاقل بسبب عدم سيطرة الدولة اللبنانية على المخيمات). على ان ما يبدو قاطعاً في تأكيده هو رفض نشر الجيش اللبناني على الحدود الدولية تفادياً لتحوّله الضامن لأمن الحدود الشمالية لإسرائيل. وهذا بالذات مكمن اعتراض لبنان على تنفيذ القرار ٤٢٥ على النحو الذي يدفع بالجيش الى ملء الفراغ الناشئ عن الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب مع القوة الدولية، فيما ظهره مكشوف للمخيمات الفلسطينية ■

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية